مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1 المجلد (25) – العدد (01) (جوان، 2024) -ص 167- 182
ISSN 1111-5149 /E. ISSN 2430-2588

التجارة الدولية قناة لانتشار الصدمات أم عامل معزز لاستقرار اقتصاديات البلدان

International trade is a channel for the spread of shocks or a factor enhancing the stability of countries' economies

عبد الرزاق كبوط[*1] ، مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية ،جامعة باتنة 1،
https://orcid.org/0009-0009-3377-126X ،abderzak.kebout@univ-batna.dz
غربي سهام [2]، مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي، جامعة باتنة 1،
https://orcid.org/0009-0003-8557-2656 ، sihem.gharbi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام	2024-02-20	تاريخ القبول	2024-06-24

ملخّص

تستهدف هذه الورقة البحثية مناقشة علاقة التجارة الدولية بانتشار وتضخيم الصدمات وكيفية الحد منها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، من خلال فهم التهديدات والفرص الاقتصادية التي يتيحها الانفتاح على التجارة الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أن التجارة الدولية تعزز الاستقرار من خلال تعزيز الإنتاجية والنمو وتسرع الانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من أن التجارة يمكن أن تنتشر وتضخم الصدمات، إلا أنها تساعد البلدان في الاستعداد للصدمات والتعامل معها والتعافي منها. كما يتطلب تعزيز مزايا الانفتاح التجاري وتقليص حدة الصدمات تحقيق التنويع التجاري.

الكلمات المفتاحية :التجارة الدولية؛ الصدمات؛ الاستقرار الاقتصادي؛ التنويع التجاري.

Abstract

This paper aims to discuss the relationship of international trade to the spread and amplification of shocks and how to reduce them to promote economic stability by understanding the economic threats and opportunities offered by openness to international trade. The study concluded that international trade promotes stability through enhanced productivity and growth and accelerates economic recovery. Although trade can spread and inflate shocks, it helps countries prepare for, deal with and recover from shocks. Enhancing the benefits of trade openness and reducing shocks also requires trade diversification.

Keywords: international trade; shocks; economic stability; trade diversification.

[*] المؤلف المراسل

مقدّمة

برزت حاجة الدول إلى التجارة الدولية للانفتاح على العالم الخارجي لشراء احتياجاتها وبيع فوائضها من السلع والخدمات في السوق الدولية. كما أن سياسة الانغلاق الكلي تجعل البلدان قاصرة عن تلبية كل احتياجاتها من سوقها المحلي وكذا عجزها عن تصريف كامل الفوائض المنتجة لديها مما يعرقل مسار تنميتها، الأمر الذي دفع إلى بروز اتجاه عالمي نحو الانفتاح التجاري بغية الاستفادة من مزاياه. وفي هذا السياق شهدت التجارة الدولية توسعا كبير في العقود الثلاثة الماضية من خلال زيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول من 5 تريليون دولار في 1994 إلى 25 تريليون دولار في 2019 قبل جائحة COVID-19، لتقدر آخر تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد UNCTAD أن حجم التجارة العالمية في ديسمبر 2022 قد بلغ 32 تريليون دولار.

ويعتقد بعض الباحثين أن الانفتاح التجاري من شأنه أن يحقق مكاسب للدول من خلال إتاحة فرص الارتباط بسوق عالمية أعمق وأوسع نطاقا، ويعد استراتيجية فعالة يمكن أن تتبناها الدول النامية لتثمين مزاياها النسبية، وتجنب تكاليف اعتماد سياسات الغلق وتقييد التجارة، لتعزيز قدارتها التنافسية اللازمة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، فضلا عن ذلك يسمح الانفتاح على التجارة الدولية حسب هذا الرأي بالحد من تقلبات الدخل عن طريق الحد من التعرض للصدمات. وفي مقابل ذلك هناك وجهة نظر أخرى يمكن إرجاعها إلى نيوبري وستيجليتز (Newbery and Stiglitz 1984)، تدعي أن الانفتاح على التجارة الدولية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تقلب الدخل، حيث تؤدي التجارة إلى زيادة التخصص وبالتالي زيادة احتمالات تعرض البلدان المنفتحة تجاريا للصدمات الخاصة بقطاعات محددة.

وضمن هذا الطرح النظري العام برزت فكرة هذه الورقة البحثية التي تستهدف بحث الكيفية التي يتفاعل بها الانفتاح التجاري مع مختلف الصدمات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل يعتبر الانفتاح على التجارة الدولية قناة لانتشار للصدمات أم عاملا معززا لاستقرار الاقتصاديات؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث أفكار أساسية، تعالج الفكرة الأولى الجانب الإيجابي للتجارة الدولية باعتبارها عامل معززا لاستقرار الاقتصاديات، في حين تحاول الورقة البحثية في محورها الثاني مناقشة الآثار السلبية التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية في نشر الصدمات بين الدول، أما الجزء الأخير من البحث فعالج الكيفية التي يمكن بها للتنويع التجاري زيادة مكاسب الانفتاح وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتجنب الآثار السلبية للصدمات الناتجة عن الانفتاح.

I- ماهية التجارة الدولية

أدى تطور الدول واتساع حاجاتها في ظل قصور السوق الداخلي إلى البحث عن تعظيم المنافع من خلال التبادلات الدولية، والتخلي عن سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي في الإنتاج، وزاد الميل نحو التخصص في الإنتاج بما يتوافق مع ما تمتلكه الدولة من مؤهلات طبيعية وميزاتها النسبية، (يونس،

1993، صفحة 12) لذلك كانت التجارة الدولية أسلوبا ملائما لتلبية المنافع المتبادلة بين الدول، من خلال تبادل السلع والخدمات ومختلف عناصر الإنتاج، (عبد العظيم، 2000، صفحة 13) خاصة في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي. (أحمد حشيش، 2002، صفحة 12)

ويتضمن المفهوم الواسع التجارة الدولية فضلا عن التجارة الخارجية المحصورة في الصادرات والواردات من السلع المنظورة والسلع غير المنظورة، كل من حركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، وحركة الأفراد (الهجرة الدولية). (حاتم، 1993، صفحة .)

تنبع أهمية التجارة الدولية من قدرتها على تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب في السوق من خلال تيسير تصريف الدول لفوائضها المنتجة محليا وعجز السوق المحلي عن استيعابها، مما يزيد من نسبة تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد. ومن هذا المنطلق تساهم التجارة الدولية في إعادة تخصيص الموارد على الصعيد الدولي، بإنتاج كل دولة السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، مما يتيح لها الحصول على موارد تساعدها على تعميق التخصص وتدنية التكلفة. وتساعد في المقابل البلدان المستوردة الحصول على سلع وخدمات بأقل تكلفة. (عبد الحميد، 2000، صفحة 373)

كما يسمح الانفتاح على التجارة الدولية على المستوى الجزئي بزيادة تنافسية المؤسسات الإنتاجية والتجارية في الاقتصاد، من خلال تحسين قدرتها على التخصص في الإنتاج وزيادة تقسيم العمل الذي يساهم في وتحريض قطاع الإنتاج على زيادة الانتاجية والقدرة على التصدير، بفعل أثر الاحتكاك بالخارج في استقطاب رأس مال أجنبي والتكنولوجيا الحديثة. أما على المستوى الكلي تعد التجارة الدولية آلية يمكن من خلالها للبلدان زيادة تنافسية اقتصاداتها ومصدرا لرفع رصيدها من العملات الأجنبية وتعزيز احتياطات الصرف الأجنبي بما يضمن تعزيز التنمية بشكل أكبر. (العصار، داود، عليان، و سلمان ، 2000، صفحة 16)

أما من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيتعلق بالظروف الأولية وطبيعة الصدمات والخيارات التجارية ومستوى التنويع الاقتصادي في البلد، ويمكن أن تظهر العلاقة بين التجارة الدولية والاستقرار الاقتصادي من خلال ثلاثة قنوات رئيسية، القناة الأولى توضح الجانب الإيجابي للتجارة الدولية باعتبارها عامل معززا لاستقرار الاقتصاديات، القناة الثانية تبرز الآثار السلبية للتجارة الدولية في نشر الصدمات بين الدول، القناة الثالثة تبين الكيفية التي يمكن بها للتنويع التجاري زيادة مكاسب الانفتاح وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتجنب الآثار السلبية للصدمات الناتجة عن الانفتاح.

II- ماهية الصدمات

يعبر مصطلح الصدمة الاقتصادية (Economic Shock) عن أي حدث قصير المدى يتسبب في عدم استقرار الاقتصاد (Victor, 2020, p. 3) لما ينتجه من تكاليف أو مكاسب لم يتم تسعيرها في الأسواق، ويؤدي إلى وقوع تغييرات واسعة النطاق ومفاجئة أو غير متوقعة (غير مخطط لها) وغير اعتيادية، سواء في جانب العرض الكلي أو في جانب الطلب الكلي، تؤثر على نتائج الاقتصاد الكلي ومتغيراته وعلاقاته، التي يكون لها تأثير كبير على مقاييس الأداء الاقتصادي، كالبطالة والاستهلاك

والتضخم، (INVESTOPEDIA , 2023) وتضر برفاهية الافراد والمجتمع أو منطقة معينة (angelo , 2011, p. 2).

ولذلك يتم استبعاد الأحداث طويلة الأجل التي تشكل اتجاهات يمكن للاقتصاد التعامل والتكيف معها تدريجيا، كما يمكن استبعاد الأحداث التي يكون تأثيرها محلي أو إقليمي فقط ولا ينتقل تأثيرها إلى اقتصاد الدولة ككل او جزء كبير منه، كما تستبعد كل الأحداث التي يمكن التنبؤ بنتائجها مما يتيح امكانية التخطيط لها.

ويمكن التمييز بين الصدمات إلى صدمات العرض وصدمات الطلب: (بان عباس ، 2023، الصفحات 41-44)

بالنسبة لصدمات العرض فقد يكون نطاق تأثير الأحداث على جانب العرض ايجابا او سلبا ومن ثم يمس بشروط الإنتاج (إنتاجية العامل وتكلفة الإنتاج)، كارتفاع أسعار النفط بشكل غير متوقع في الأسواق العالمية الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج غالبية المنتجات، أو يعقد من إنتاجها أو يرفع من تكلفة نقلها إلى الأسواق، مما يحد أو يقلل من عرضها في الأسواق، كما يمكن للتطورات المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية والتقنية الحديثة أن تؤثر على الإنتاجية. وزيادة إنتاج السلع بشكل واسع، مما يؤثر إيجابا في الكميات المنتجة والمعروضة في الأسواق، لذا يصطلح على الأحداث المؤثرة على جانب العرض بفعل التغيرات التكنولوجية بالصدمات التكنولوجية. كما يمكن أيضا للكوارث الطبيعية الواسعة النطاق كالزلازل التي تمس مناطق واسعة من الدول أو الأعاصير أو الحرائق الكبيرة، أن تتسبب في توقف إمدادات السلع من تلك البلدان إلى الاسواق أو تكون تلك الأحداث متعلقة بتدخل البشر كالحروب والاضطرابات والقلاقل السياسية التي يمكنها أن تضر كثيرا بالإنتاج ومن ثم تضر بإمدادات الأسواق من السلع

أما صدمات جانب الطلب فهي تلك الأحداث التي تؤدي إلى زيادة الطلب (صدمة موجبة) أو نقصانه (صدمة سلبية) على السلع والخدمات بشكل مؤقت ووقوع تحول مفاجئ وكبير في حجم الإنفاق (الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري). مما يؤدي إلى إحداث تأثيراتها على أسعار السلع بحسب اتجاه تغير الطلب، ويمكن أن تكون هذه الأحداث بسبب تغيير في السياسة المالية للدولة من خلال تغيير معدلات الضريبة، تغيير في معدلات التعريفة الجمركية، فرض تعريفات جمركية جديدة أو تغيرات العرض النقدي، أو تغير الإنفاق الحكومي وغيرها، فأدت مثلا أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث انخفاض أسعار المنازل بشكل مفاجئ وفقدان الأسر لثرواتها، تسبب في حدوث صدمة طلب سلبية ، واستجابة لذلك حدث انخفاض كبير في إنفاق المستهلكين. (BHATTACHARYA & SABYASACHI, 2005, p. 3)

III- القناة الأولى: تساعد التجارة الدولية على تحقيق استقرار الاقتصاد

يمكن إبراز دور التجارة الدولية في استقرار اقتصاديات البلدان من خلال بحث كيفية مساهمة التجارة الدولية في استعداد البلدان للتصدي للصدمات والتعامل معها والتعافي منها:

أولا: تساعد التجارة الدولية على استعداد البلدان للتصدي للصدمات قبل حدوثها

تلعب التجارة دورًا بارزًا في مساعدة البلدان على الاستعداد للصدمات بشكل أكثر فعالية من خلال تيسير استيراد السلع والخدمات الأساسية. وعادة ما يؤدي تعقد الإجراءات الجمركية وعدم

مراعاتها لطبيعة السلع الحيوية (وهي تلك السلع التي لا يمكن استبدال استهلاكها بسلع أخرى ولا يمكن تأجيل استهلاكها)، وطبيعة الظروف والصدمات إلى تراكم الحاويات في الجمارك عند بدء وصول سلع الإغاثة الإنسانية. وفي هذا السياق أبرزت دراسة أجرتها منظمة التجارة العالمية 2019 حول التجارة والصدمات الطبيعية Natural Disasters and Trade، حيث أظهرت هذه الدراسة الأهمية الكبيرة للاستعداد على نحو استباقي للصدمات، من خلال تيسير التدابير وإجراءات العمليات الجمركية في التصدي ومواجهة الصدمات في البلدان المتضررة. حيث تسمح إجراءات تيسير التجارة بالاستيراد السلس للسلع الحيوية للأغذية والسلع الطبية ومعدات الطوارئ في الظروف الطبيعية وفي حالات الأزمات، مما يعزز من قدرات البلدان على الاستعداد لمواجهة الصدمات. (WTO, 2019c, p. 18) ويمكن تعزيز قدرات البلدان للاستعداد للأزمات، من خلال جعل الأنظمة والإجراءات الجمركية مرنة لتيسير وصول السلع والخدمات في حالات الأزمات، ويتم تخفيف الإجراءات الإدارية وعمليات التفتيش والتخليص الجمركي من خلال إعداد قائمة مسبقة بالسلع الحيوية التي يتم إعفاؤها من الرسوم أو تأخير تخليصها الجمركي دون الحاجة إلى انتظار إجراءات دفع الرسوم، بالإضافة إلى اعتماد تدابير استباقية لتبسيط وإلغاء بعض الإجراءات المستندية وبالخصوص ما يتعلق بملء الاستمارات يدويا وإحلالها بإجراءات تقديم الوثائق رقميا واعتماد أسلوب النافذة الوحيدة. (Bacchetta, M, et al., 2021, p. 18) مما سيقلل من ازدحام المرافق الجمركية ويعزز نظام الاستجابة للأزمات ويخفف الضغط خلال الأزمة وتخفيف أثارها بعد حدوثها مباشرة.

وفضلا عن ذلك يمكن للحكومات اعتماد عدة خيارات استباقية أخرى لضمان توفير السلع الأساسية أثناء حدوث الأزمات منها: (Bacchetta, M, et al., 2021, pp. 19-22)

1- العمل على زيادة مخزونات الدول من المواد الخام، الوسيطة والسلع النهائية لضمان استمرار عمليات إنتاج السلع الأساسية وتجنب الاختناقات في سلاسل الإنتاج.

2- تنويع الموردين لزيادة المتانة والمرونة في مختلف مراحل الإنتاج، إذ يتيح التنويع إحلال الاختناق الذي يصيب الإمدادات من أحد الموردين بإمدادات بديلة من بعض الموردين الآخرين.

3- العمل على استحداث حلول مبتكرة لتحويل المصانع بسرعة من إنتاج السلع غير الضرورية إلى السلع الأساسية عند حدوث الصدمات.

ثانيا: تساعد التجارة الدولية البلدان على التصدي للصدمات أثناء حدوثها

أثناء حدوث الصدمات وأزمات التضخم والركود الاقتصادي يوفر الانفتاح التجاري إمكانية تنويع المخاطر، إذ تسمح التجارة ببناء علاقات مع عدة شركاء (تنويع شبكات الموردين والعملاء) تساعدها في التعامل والتكيف مع الصدمات أثناء حدوثها بشكل أكثر فعالية، من خلال استغلال تلك العلاقات التجارية، لتأمين استيراد السلع والخدمات الأساسية من الشركاء التجاريين على مستوى العالم. كما يسمح التصدير للشركات بالاستفادة من الظروف الاقتصادية الأفضل في الأسواق الأجنبية، مما يتيح إمكانية استبدال المبيعات المحلية المتراجعة أثناء الانكماش الاقتصادي بالمبيعات الخارجية من خلال التجارة. (Amendola, Ferragina, Pittiglio, & Reganati, 2012, p. 1916) (Costa, Pappalardo, & Vicarelli, 2014, p. 5) وعلى سبيل المثال عوضت شركات التصنيع الإسبانية

المصدرة خسائرها في السوق المحلية خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009 بالتوسع في الأسواق الخارجية. (Eppinger, Meythaler, Sindlinger, & Smolka, 2015, pp. 2-3)

ثالثا: تساعد التجارة الدولية البلدان على التعافي من الصدمات بعد حدوثها

لإبراز دور التجارة في معالجة أعراض الأزمات، يمكن القول أنه فضلا عن التعليم ونوعية المؤسسات والظروف المالية للبلدان، غالبًا ما يؤدي الانفتاح التجاري إلى تقليل الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، إذ يسمح الانفتاح التجاري للبلدان بمواجهة النقص في السلع والخدمات بسبب حدوث اضطرابات في الإنتاج المحلي بعد حدوث الصدمة والتخفيف من آثارها السلبية، حيث يمكن للانفتاح التجاري أن يكون مصدرًا بديلاً يزيد من فرص توفر السلع والخدمات الحيوية والإمداد من خلال الاستيراد، الذي سيحد من ارتفاع أسعار السلع المتأثرة ويساهم في تحقيق الاستقرار في السوق بعد حدوث اضطرابات في جانب العرض. (Felbermayr & Gröschl, 2014, p. 140) ومن الشواهد على ذلك مساهمة واردات الأرز الضخمة من الهند في أعقاب حدوث فيضانات مدمرة في بنغلاديش 1998 بسبب فتح التجارة قبل حدوث الكارثة، الذي بدد مخاوف توافر الغذاء بعد الفيضانات وفضلا عن ذلك أدى إلى منع ارتفاع الأسعار واستقرار السوق والتي كان متوقعا أن تصل إلى 19%. لكنه ظل متوسط أسعار الجملة للأرز ضمن المجال (14.14-14.83) تاكا/للكيلوغرام خلال الفترة من سبتمبر 1998 حتى منتصف أبريل 1999. (Ninno, Dorosh, & Smith, , 2003, p. 1223)

وعادة ما يدعم الانتعاش التجاري الانتعاش الاقتصادي بعد حدوث الصدمات، إذ يساهم انتعاش التجارة السريع في دعم الانتعاش الاقتصادي من خلال تأثيره على زيادة الإنتاجية والابتكار مما يفيد النمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن المهم فهم محددات الانتعاش التجاري لفهم كيف يمكن للتجارة أن تساهم في الانتعاش الاقتصادي على نطاق أوسع. إذ يعتمد تعافي التجارة على عوامل تختلف عن عوامل انتعاش أنشطة الاقتصاد المحلي، منها سرعة انتعاش الشركاء التجاريين في الخارج، طبيعة الصدمة، درجة استجابات السياسات التجارية، حجم ونوعية العلاقات التجارية لا سيما داخل سلاسل القيمة العالمية. كما يمكن أن تحدد التجارة في الخدمات مثل التأمين والنقل والخدمات اللوجستية سرعة تعافي التجارة الدولية والتجارة المحلية. فضلا عن ذلك عادة ما تستفيد التجارة من ظروف العرض أو الطلب الملائمة في الخارج وهذا ما يجعل الانتعاش في التجارة الدولية أسرع من انتعاش مختلف القطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادي المحلي، إذ تشكل الصادرات جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا فإن التعافي السريع للصادرات يؤدي تلقائيًا إلى انتعاش في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك تعد الواردات قناة فعالة لتوفير المدخلات الضرورية للاقتصاد المحلي لذلك فإن انتعاش الواردات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الناتج من خلال توفير المدخلات الضرورية للعمليات الإنتاجية. (WTO,, 2021, pp. 98-99)

IV- القناة الثانية: التجارة الدولية مصدر محتمل لانتشار الصدمات وعدم الاستقرار الاقتصادي

يمكن للتجارة الدولية أن تكون مصدرا مباشرا (مثل حالة الأوبئة COVID 19) أو غير مباشر (مثل حالة تغيرات المناخ) لانتشار الصدمات بأشكالها المختلفة (صدمات طبيعية، تكنولوجية، اجتماعية واقتصادية)، ومن المعلوم أن مختلف الصدمات السالفة الذكر لها تأثير كبير في زيادة التقلبات الاقتصادية وتخفيض مستويات الدخل في البلدان، وسنحاول في هذا الجزء من البحث دراسة ومناقشة بعض الآراء التي تبحث في علاقة التجارة بانتشار الصدمات. (WTO,, 2021, pp. 66-85)

أولا: يمكن للانفتاح وتنقلات الأشخاص المرتبطة بالتجارة أن تكون قناة لانتشار الأمراض والأوبئة

يمكن أن يسهم التنقل المتصل بالتجارة في انتشار الأوبئة، على الرغم أن أسباب تنقلات البشر ليس بهدف نشر المرض بل لعوامل اخرى كالهجرة الدولية للأشخاص، التي يمكنها أن تسهم في نشر الأمراض المعدية عبر الحدود، وكذلك يمكن لتنقلات العمال في قطاع النقل والإمداد كسائقي وسائل النقل (الشاحنات، الحافلات، القطارات...الخ) أن تتسبب في نشر الأمراض المعدية والأوبئة. وفي هذا الصدد سجلت أول إصابة COVID-19 في ألمانيا في جانفي2020 في ستارنبرغ، بمناسبة إقامة حصة تدريبية نظمها مستورد الماني لقطع الغيار مع مدرب صيني من مدينة ووهان في الصين. (Antràs, Redding, & Rossi-Hansberg, 2020, p. 1) وعلى العموم كان للبلدان الأكثر انفتاحا تجاري وارتباطا دوليًا سبقا في التعرض لوباء كوفيد-19 قبل نظيراتها من البلدان الأقل ارتباطًا وانفتاحا. (WTO,, 2021, p. 66)

في جانب آخر هناك من يرافع لمصلحة التجارة معللا ذلك بمزايا التجارة وضخامة التكاليف المتعلقة بسياسات العزلة والغلق إذ:

- يمكن للتنقلات غير المرتبطة بالتجارة أن تكون سبيلا لانتشار الأمراض.
- يمكن أن يكون للعزلة تكاليف باهظة إذ تضعف المناعة الجماعية للسكان، وتزيد من مستوى التهديدات الصحية مستقبلا. في حالة التعرض إلى أمراض وأوبئة جديدة.
- يمكن أن تؤدي عزلة أي بلد إلى ظهور بعض الأمراض والأوبئة المستجدة داخليا دون اكتشافها والسيطرة عليها مما يؤدي إلى عرقلة وتعقيد الجهود الدولية في الرقابة الصحية وكشف الأوبئة المستجدة مبكرا ومتابعة الأوضاع الصحية عالميا.

ولتلافي الآثار السلبية لسياسات الغلق والعزلة فإن التنقلات الدولية المرخصة الناجمة عن الانفتاح والتجارة تخضع إلى رقابة طبية صارمة من قبل الدول، وهذا ما يجعل من التنقلات التجارية الدولية آلية لاختبار الأنظمة الصحية وتطويرها وتعزيز قدرتها على الكشف المبكر للأمراض والأوبئة وسبل مواجهتها للحد من انتشارها وتقليص تكاليفها الباهضة.

أثبتت الدراسات أن إجراءات الغلق والحجر الصحي لها تأثير ضعيف في تأخير وصول الوباء وفي أثره العام على الدول فقط وليس تفاديه نهائيا.

أدت القيود المفروضة على السفر الدولي في أعقاب تفشي جائحة COVID-19 إلى عرقلة تنقل السلع والخدمات والأشخاص وزيادة تكاليف التجارة الدولية. إذ قدر بينز وغونزاليس وموروغان

Benz, Gonzales, and Mourougane عام **2020** أنه في حالة غلق جميع البلدان لحدودها أمام الركاب وترك تجارة الشحن فقط مفتوحة فهذا السيناريو يمكن أن يرفع من تكاليف تجارة الخدمات بمتوسط 12%. (Benz, Gonzales, & Mourougane, 2020, p. 8)

ثانيا: يعد تنقل الحيوانات الحية المتصل بالتجارة الدولية مصدرا لتهديد الأمن البيولوجي للبلدان من خلال انتقال الأمراض المعدية حيوانية المصدر، فقد ارتفع عدد الحيوانات (الدجاج، الماشية، الأبقار ...الخ) العابرة للحدود عن طريق التجارة من 350 مليون حيوان سنة 2000 إلى **2** مليار حيوان سنة **2017**، ونظرا لحجم هذه التجارة من المحتمل أن تكون قناة لانتقال الأمراض المعدية غير المعروفة بين الدول لتهدد الثروة الحيوانية في الدول المستوردة كما يمكن أن ينتقل آثارها حتى للإنسان. (WTO,, 2021, p. 67)

لكن هناك من يرافع ضد هذا الطرح على أساس أنه:

- يمكن أن تخفض مخاطر تجارة الأنعام إذا كانت وفق الأطر القانونية ومعززة بمنظومة بيطرية جيدة وفقا لما تحدده بروتوكولات وتدابير اتفاقية الصحة العامة والصحة النباتية.
- يزيد حجم التجارة غير المشروعة في الأنعام إذا تم فرض قيود صارمة على التنقل الدولي للحيوانات، وتشكل التجارة غير المشروعة للأنعام مصدرا خطيرا لجلب حيوانات غير مرخص باستيرادها أو انتشار الأوبئة كونها لا تخضع لبروتوكولات الفحص الصحي، وهكذا ما يزيد فعلا من تهديد الثروة الحيوانية المحلية للبلدان وصحة أنظمتها وتوازنها البيئي. بالإضافة إلى زيادة انتشار الامراض وانتقالها من الحيوانات إلى البشر.

ثالثا: يمكن أن يتسبب الانفتاح التجاري في إحداث صدمات بيئية

عادة ما يرافق التوسع التجاري توسع استثماري، صناعي وعمراني مما يزيد من الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية (كاستخراج الغاز الصخري الذي يمكن أن يهدد المياه الجوفية) كما يمكن ان تهدد الثروة الغابية من خلال إزالة الغابات لإقامة المصانع والتجمعات السكانية، وهذا ما يمكن أن ينتج عنه عدة مخاطر كالتصحر، انجراف التربة، انخفاض القدرة على إزالة غاز ثاني أكسيد الكاربون من الغلاف الجوي، مما يزيد من حدة الاحتباس الحراري وتغيير المناخ عاليما.

ومن جانب آخر هناك من يدافع عن فكرة تحرير التجارة رغم الاعتراف بالآثار السلبية للانفتاح التجاري في إحداث بعض الصدمات البيئية إلا أنهم يؤكدون على الدور المهم للانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل وإدماج التكنولوجيا الخضراء في عمليات الإنتاج في مختلف البلدان للاستجابة للمتطلبات التي تفرضها القوانين البيئية الصارمة للحد من قيمة انبعاث الغازات الدفيئة، في حين أن زيادة القيود المفروضة على الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تقلل من انتشار التكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة.

رابعا: يمكن للتجارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تعرض الاقتصاد إلى صدمات مصدرها الهجمات السيبرانية

يمكن أن يؤدي التحرير التجاري إلى استيراد أجهزة وبرامج تحتوي على فيروسات أو برامج تجسس تستهدف سرقة المعلومات والأموال، مما يمكنه أن يشكل تهديدا للاقتصاد والأمن الوطني

مما يمكن أن يسبب حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان. لكن رغم ذلك يمكن للدول التخفيف من حدة مخاطر الصدمات التكنولوجية التي تسببها التجارة جزئيا باعتماد تدابير تتعلق بحماية الملكية الفكرية.

فضلا عن ذلك اعتمدت العديد من البلدان تدابير وقائية فيما يتعلق بواردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كاعتماد معايير وضوابط تثبت سمعة المتعاملين وحظر موردو الأجهزة والخدمات الذين قد يكون لديهم علاقات مشبوهة مرتبطة بمصالح حكومات أجنبية.

خامسا: التجارة عامل مضخم للصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

إذا كان الانفتاح التجاري الثنائي يقلل من احتمال نشوب الصراعات الثنائية بين الدول، فإنه في المقابل يمكن للانفتاح المتعدد مع جميع الشركاء التجاريين زيادة احتمالات التنافس الاقتصادي والصراعات على المستوى الدولي وتهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول. لذا يعتبر الانفتاح التجاري سلاح ذو حدين، إذ يمكن للتجارة أن تعزز الصراعات والمشاكل الداخلية للبلدان إذا كان الاهتمام داخليا منصبا على تعويض الإنتاج المحلي بالاستيراد بحجة ارتفاع تكلفة إنتاجه محليا، وهذا يمكن أن يزعزع الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والاقتصادي في البلدان بسبب اللوبيات المستفيدة من الاستيراد، ويؤدي هذا النوع من الصراعات إلى ضعف الحوكمة وضعف جودة المؤسسات وعدم الاستقرار المؤسسي بالبلدان بسبب العنف والصراع، مما يزيد من حدة التقلبات وعدم اليقين في التجارة ومن ثم ارتفاع تكاليفها. في حين يمكن أن تقلل التجارة من الصراعات الداخلية إذا انصب الاهتمام داخليا على تشجيع الإنتاج المحلي للاستفادة من مكاسب التصدير.

ويمكن للانفتاح التجاري أن يكون معززا لاستقرار البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الثروة الإضافية التي ينتجها إذا كانت مقرونة بإعادة توزيع متكافئ للمكاسب بين مختلف المتعاملين. في حين يمكن للانفتاح التجاري أن يساهم في زيادة المخاطر وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد إذا كان مقرونا بإعادة توزيع غير متكافئ للمكاسب التجارية، بسبب مشكلة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة حدة آثار النمو غير المتوازن وضعف المؤسسات ومؤشرات الحوكمة والنزاهة الاجتماعية. (WTO,, 2021, p. 71)

وللحد من مخاطر الصراعات وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يمكن اعتماد سياسة تنويع التجارة وتنويع مصادر الدخل من العملات الاجنبية، إذ أن الاقتصاديات التي تعتمد في تحصيلها للعملات الأجنبية على تصدير عدد قليل من السلع أو تركيز صادراتها على الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للصدمات والتقلبات في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الاقتصاد، وهذا ما يمكن أن ينتج نوعا من عدم الرضا المجتمعي مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية.

V- القناة الثالثة: التنويع التجاري شرط ضروري لتقليل الآثار السلبية للتجارة الدولية واستقرار الاقتصاد

يعتبر التنويع الاقتصادي مسألة مهمة لنجاح السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسة التجارية بشكل خاص، وواحدا من الموضوعات التي أخذت حيزا من المناقشات حول السياسات الداعمة للاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة المخاطر الناشئة عن الصدمات التجارية. إذ أن الاقتصاديات التي

تعتمد في تحصيلها للعملات الأجنبية على تصدير عدد قليل من السلع أو تركيز صادراتها على الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للصدمات والتقلبات في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الاقتصاد بشكل واسع، وهذا ما يمكن أن ينتج نوعا من عدم الرضا المجتمعي، مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية. (WTO,, 2021, p. 79) وفي هذا السياق يعد التنويع التجاري شرطا ضروريا لتعزيز مزايا الانفتاح التجاري وتقليص حدة الصدمات، إذ يمكن لارتفاع درجة التنويع التجاري أن تخفف من حدة الصدمات من خلال تقليص أثر التقلب في الأسعار على حجم عائدات الصادرات، وبالتالي تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية الكلية.

إن الكيفية التي يتغير بها تنويع التجارة والسياسات المعززة لتحقيق التنويع هي التي تحدد درجة تأثير التنويع في التخفيف من حدة الصدمات. لذلك سنحاول فيما يلي التعريف بماهية التنويع وكذا الكيفية التي يمكن بها للاقتصاد المتنوع تقليل حدة الصدمات.

اتفق كل من Robsenstin–rodam عام (1943)، وClemensonعام (1992) وBerezinet عام (2002)، على أن مفهوم التنويع ذو بعدين بعد جزئي وبعد كلي. فأما على المستوى الجزئي فيعرفه Detvie وArdoing عام (2005) بأنه "عبارة عن محفظة تنويع منتجات/ خدمات وتطوير وتنفيذ مهارات جديدة واستخدام تكنولوجيات جديدة وابتكارات لخلق منتجات جديدة، من شأنها تعزيز خبرة الشركة وتجربتها في جميع الأنشطة وزيادة مبيعاتها" (Ndjambou, 2013, p. 80) مما يجعل التنويع على مستوى الجزئي إستراتيجية تتبناها الشركة من أجل تطوير أو توسيع منتجاتها القائمة، من خلال إنتاج سلعة أو سلع جديدة دون التوقف عن إنتاج منتجات سابقة، بهدف زيادة معدلات نمو الشركة وزيادة مبيعاتها وتعظيم أرباحها أو البحث عن أسواق جديدة. (Le-Yin , 18-19 October 2003, p. 17) تمكنها من توزيع المخاطر والتعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب في بعض المنتجات.

أما على المستوى الكلي يتعلق التنويع بتنويع الصادرات، كما يعرف أيضا بأنه مجموعة متزايدة من المخرجات المنتجة مع القدرة لتصديرها لأسواق عديدة ومتزايدة، كاستراتيجية للتقليل من تعرض الاقتصاد للتقلبات والظروف القاسية، ويسمح للحكومات بالحصول على تدفقات نقدية أكثر استقرارا، لتمويل الاستثمار على المدى الطويل، وبالتالي المساهمة في تحسين آفاق النمو لأي دولة.

وبذلك يشير مصطلح التنويع الاقتصادي إلى ذلك المسار الذي تسلكه الدول في تحولها الهيكلي لاقتصاديات تخفض مساهمة القطاعات الأولية (السلع الأولية والموارد الطبيعية والمعادن والسلع الزراعية ...) في خلق الثروة في الاقتصاد لمصلحة زيادة مساهمة القطاعات الثانوية والخدمية (كالصناعات التحويلية والسلع الصناعية والتجارة والسياحة...) وبذلك يتضمن مسار التنويع التحول من اقتصاد تهيمن عليه نشاطات القطاع الأولي إلى اقتصاد يتم فيه انتاج سلع وخدمات جديدة اضافية من قطاعات النشاط الثانوي أو الخدمي، بحيث يساهم هذا المسار في تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية نتيجة لحركة الموارد الاقتصادية داخل وبين القطاعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن التنويع الاقتصادي، ينصب بالدرجة الأولى على تنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل والإنتاج، إلا أن التنويع التجاري له مفهوم أوسع يترجم في السياسات التجارية للبلدان،

باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد لا تنحصر في تنويع مصادر الدخل وهيكل الناتج المحلي ومساهمة مختلف القطاعات في تركيبه، إذ لابد وأن يرافق تنويع الصادرات تنويع في الموردين (تنويع المنبع)، تنويع الزبائن (عملاء المصب)، تنويع المنتجات، التنويع الجغرافي للأسواق وتنويع منافذ دخول وتصريف السلع. (Costa, Pappalard, & Vicarel, 2014, pp. 10-11)

كثيراً ما يستدل بالتنويع في شبكات الموردين والزبائن والمنتجات كاستراتيجية فعالة تساعد البلدان على تدنية مخاطر مختلف الصدمات والحد من آثارها السلبية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد. (McKinsey Global Institute , 2020, pp. 10, 39)

كما يسمح التوزيع الجغرافي الممتد عبر العديد من البلدان، للشركات بتنويع شبكات الموردين وشبكة الانتاج، مما يعطيها قدرات لمواجهة الاضطرابات التي تصيب موردا معينا أو عند حدوث اضطرابات في منطقة انتاج محددة. ولذلك سنناقش فيما يلي مضمون تنويع التجارة من حيث تنويع الموردين وتنويع العملاء وتنويع الأسواق جغرافيا.

أولا: تنويع الموردين

يسمح تنويع الموردين (المنبع) بتدنية مخاطر صدمات العرض (الإمداد)، إذ أن الاعتماد على مورد واحد أو عدد محدود من الموردين الأساسيين يعتبر مصدر ضعف وتهديد للشركات والبلدان، لأنه من الصعب والمكلف إيجاد موردين بديلين عند حدوث صدمات العرض في الأجل القصير. لذلك من الضروري على الشركات والبلدان العمل على تنويع الموردين والمدخلات حتى تتمكن من إيجاد الحلول بشكل سريع للاختناقات التي يمكن أن تحدث في سلاسل توريد المدخلات جراء حدوث الصدمات. وعلى سبيل المثال شهدت الشركات التي كان لديها مجموعة أكثر تنوعًا من الموردين سرعة في التعافي بعد زلزال اليابان عام 2011 مقارنة بمثيلاتها التي كانت أقل تنوعا في الموردين، لذلك اتجهت بعد ذلك الشركات إلى توسيع شبكتها من الموردين للحد من مخاطر صدمات العرض. (Matous & Todo, 2017, pp. 18-20)

ثانيا: تنويع العملاء

عادة ما ترتبط صدمات الطلب التي تتعرض لها الشركات والبلدان بالتركيز في محفظة عملائها، او بالأحرى أن تقلبات المصدرين تعتمد بشكل مباشر على نقص تنويعهم في محافظ عملائهم، وكلما زاد حجم الشركة كلما زاد تأثير صدمة الطلب التي تتعرض لها هذه الشركات في التقلب الإجمالي للاقتصاديات وهذا ما يجعل البلدان أكثر عرضة للصدمات الناتجة عن الطلب والدخول في حالة عدم استقرار اقتصادي. (Kramarz, Martin, & Méjean, 2020, pp. 8-12)ولذلك يمكن مواجهة مثل هذه الأوضاع بتنويع عملاء المصب والمزيد من التنويع الجغرافي في الوجهات التجارية سيوفر خصائص وقائية طبيعية ضد صدمات الطلب، مما يقلل من تعرض البلدان والشركات لصدمات الطلب. وأن البلدان والشركات التي لها شبكات عملاء واسعة (أكثر تنوعا وأقل تركيزا) تكون أقل عرضة لصدمات الطلب. (Esposito, 2016, pp. 45-46) وتكون شبكة عملاء المورد أكثر تنوعًا إذا كان هناك تشتت أقل من حيث توزيع حجم عملائه، أي يكون لدى العملاء أحجام متقاربة، لأنه في هذه الحالة لن

تؤثر الصدمات التي يتعرض لها أكبر العملاء على استقرار المبيعات والمداخيل الكلية وبالتالي يمتص تنويع العملاء الآثار السلبية لهذه الصدمة. (Herskovic, Kelly, Lustig, & Van, 2020, p. 4)

ثالثا: تنويع الأسواق جغرافيا

حتى وإن قامت البلدان أو الشركات بتنويع الموردين والزبائن، إلا أن تواجد هؤلاء الموردين أو الزبائن الأساسيين في منطقة جغرافية واحدة يمكن أن يشكل مصدرا للتهديد جراء حدوث صدمات تمس تلك المنطقة الجغرافية، لذلك يكتسي التنويع الجغرافي للأسواق أهمية بالغة في تصميم السياسات التجارية للبلدان باعتبار أنه يسمح بإنشاء شبكة موردين وزبائن متنوعين وشبكة إنتاج تمتد عبر بلدان ومناطق مختلفة، مما يسمح للشركات بالتكيف السريع مع الصدمات التي يمكن أن تحدث في جانبي العرض أو الطلب في منطقة جغرافية من العالم.

ويعتبر التنويع التجاري بهذا الشكل شرطا ضروريا للاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري واستراتيجية جيدة للتقليل من خطر التعرض للصدمات بمختلف أنواعها ومستوياتها، وسبيل آمن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وسلامة البلدان.

ويمكن تعزيز مزايا الانفتاح التجاري وتقليص حدة الصدمات من خلال تحقيق التنويع التجاري باعتباره شرطا ضروريا، إذ يمكن لارتفاع درجة التنويع التجاري أن تخفف من حدة الصدمات من خلال تقليص أثر التقلب في الأسعار على عائدات الصادرات، وبالتالي تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية الكلية.

يمكن اعتماد سياسة تنويع التجارة ومصادر الدخل من العملات الاجنبية لتخفيف حدة الصدمات، إذ أن الاقتصاديات التي تعتمد في تحصيلها للعملات الأجنبية على تصدير عدد قليل من السلع أو تركيز صادراتها على الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للصدمات والتقلبات في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الاقتصاد بشكل واسع، وهذا ما يمكن أن ينتج نوعا من عدم الرضا المجتمعي مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية.

إن السياسات المعززة لتحقيق التنويع ودرجة تنويع التجارة، هي التي تحدد درجة تأثير التنويع في التخفيف من حدة الصدمات. (WTO,, 2021, p. 79)

خاتمة ونتائج الدراسة

تؤكد نظريات التجارة الدولية بأن الانفتاح على التجارة الدولية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مع زيادة التعرض لتقلبات في الدخل. باعتبار أن الانفتاح التجاري يزيد من التخصص، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعرض البلاد إلى الصدمات التي يمكن أن تحدث في قطاعات محددة.

في المقابل يمكن أن تستفيد الدول من العمل بشكل تعاوني مع غيرها من الدول لتعزيز قدرتها على الصمود ومواجهة الصدمات والتقلبات المستقبلية أو تحفيز التعافي منها. ويمكن للتعاون الدولي في مجال التجارة أن يلعب دورا هاما في بناء القدرة الاقتصادية للدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستفادة من أوجه التآزر ودعم بيئة تجارية أكثر انفتاحا وتنوعا وشمولا ويمكن التنبؤ بها.

وقد ناقشت هذه الورقة البحثية قدرة التجارة الدولية على نشر الصدمات بمختلف أنواعها وكيفية الحد منها لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تساعد التجارة الدولية على تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال مساعدة البلدان على الاستعداد بشكل أفضل للصدمات قبل حدوثها والتصدي لها أثناء حدوثها، وعلى على التعافي منها بعد حدوثها.

ثانيا: يمكن أن تكون التجارة الدولية مصدر محتمل لانتشار الصدمات الطبيعية مثل الأمراض والأوبئة لكن، يمكن للتنقلات غير المرتبطة بالتجارة الرسمية أن تكون تشكل تهديدا أكبر لانتشار الأمراض عن طريق التنقلات غير الرسمية والهجرة غير الشرعية. كما أن لانتهاج سياسات العزلة تكاليف باهظة في إضعاف المناعة الجماعية، زيادة مستوى التهديدات الصحية مستقبلا. في المقابل من ذلك تسمح التنقلات التجارية الدولية باختبار الأنظمة الصحية وتعزيز قدرتها على مواجهة الأوبئة.

ثالثا: يمكن ان يشكل تنقل الحيوانات الحية المتصل بالتجارة مصدرا لتهديد الأمن البيولوجي للبلد، لكن في الوقت نفسه يمكن أن تخفض مخاطر تجارة الأنعام إذا كانت وفق الأطر القانونية ومعززة بمنظومة بيطرية جيدة. في حين أن انتهاج سياسة العزلة والغلق وفرض قيود صارمة على التنقل الدولي للحيوانات، سيعمل على زيادة حجم التجارة غير المشروعة في الأنعام، مما يجعلها مصدرا لتهديدات أكبر لانتشار الأوبئة بسبب عدم خضوعها لبروتوكولات الفحص الصحي.

رابعا: يمكن للتجارة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تعرض الاقتصاد إلى صدمات مصدرها الهجمات السيبرانية، إلا أنه يمكن للدول التخفيف من حدة الصدمات التكنولوجية جزئيا باعتماد تدابير تتعلق بحماية الملكية الفكرية.

خامسا: يمكن للتجارة الدولية أن تكون عامل مضخم للصدمات الاجتماعية والاقتصادية، في حين يمكنها أيضا أن تقلل التجارة من الصراعات الداخلية إذا انصب الاهتمام داخليا على الاستفادة من

مكاسب التصدير. وفي المقابل يمكن للتجارة أن تكون معززا لاستقرار البيئة السياسية والاقتصادية من خلال الثروة الاضافية التي تنتجها، خاصة إذا كانت مقرونة بإعادة توزيع متكافئ للمكاسب.

اقتراح وتوصية الدراسة

يعد التنويع التجاري أهم توصية واقتراح يمكن تقديمه للبلدان الراغبة في الاستفادة من مزايا التجارة الدولية والحد من تأثيراتها السلبية، باعتبار التنويع شرطا ضروريا ولازما لتعزيز مزايا الانفتاح التجاري بالنسبة للبلدان وتقليص حدة الصدمات التي يمكن ان تتعرض لها، من خلال تقليصه لأثر التقلب في الأسعار على عائدات الصادرات، وبالتالي تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية الكلية. كما أن الكيفية التي يتغير بها تنويع التجارة والسياسات المعززة لتحقيق التنويع، هي التي تحدد درجة تأثير التنويع في التخفيف من حدة الصدمات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. حمدي عبد العظيم. (2000). إقتصاديات التجارة الدولية (الإصدار 3). القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
2. رشاد العصار، حسام داود، الشريف عليان، و مصطفى سلمان . (2000). التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
3. سامي عفيفي حاتم. (1993). التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم (المجلد الجزء الأول). الدار المصرية اللبنانية.
4. عادل أحمد حشيش. (2002). أساسيات الإقتصاد الدولي. الإسكندرية: الدار الجامعة الجديدة.
5. عبد المطلب عبد الحميد. (2000). النظرية الإقتصادية. الإسكندرية، مصر : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية.
6. محمود يونس. (1993). أساسيات التجارة الدولية. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
7. مهدي عباس السعيدي بان عباس . (2023). الصدمات الاقتصادية المتعددة وأثرها في الأداء المالي للمصارف الإسلامية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق. أطروحة دكتوراه. جامعة كربلاء، العراق: كلية الادارة والاقتصاد.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

8. angelo , k. (2011). Defintion and types of shocks and strategies to be monitored. technical workshop on monitoring household coping strategies during complex crises, (p. 2).
9. Eppinger, P., Meythaler, N., Sindlinger, M.-M., & Smolka, M. (2015). The great trade collapse and the Spanish export miracle: Firm-level evidence from the crisis. World Economy.
10. Esposito, F. (2016). Risk Diversification and International Trade. (M. (. (SED), Ed.) (302). Retrieved from https://campuspress.yale.edu/federicoesposito/research/
11. Amendola, A., Ferragina, A., Pittiglio, R., & Reganati, F. (2012). Are Exporters and Multinational Firms More Resilient Over a Crisis? First Evidence for Manufacturing Enterprises in Italy. Economics bulletin, 32(3).
12. Antràs, P., Redding, S., & Rossi-Hansberg, E. (2020, September 14). Globalization and Pandemics. Working Paper, National Bureau of Economic Research (NBER), 27840. (C. (MA), Ed.)
13. Bacchetta, M, Bekkers, E., Piermartini, R., Rubínová, S., Stolzenburg, V., & Xu, A. (2021). COVID-19 and Global Value Chains: A Discussion of Arguments on Value Chain, Organization and the Role of the WTO, . (ZBW, Ed.) ECONSTOR, Staff Working Paper No. ERSD.

14. Benz, S., Gonzales, F., & Mourougane, A. (2020). The Impact of COVID-19 International Travel Restrictions on Services-trade Costs. (O. f.-o. (OECD), Ed.) OECD Trade Policy Paper(237).
15. BHATTACHARYA , B., & SABYASACHI, K. (2005). SHOCKS, ECONOMIC GROWTH AND THE INDIAN ECONOMY. IMF. Récupéré sur https://www.imf.org/external/np/res/seminars/2005/macro/pdf/bhatta.pdf
16. Costa, S., Pappalard, C., & Vicarel, C. (2014, March). Financial crisis, internationalization choices and Italian firm survival. (MPRA, Ed.) MPRA(54107). Retrieved from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54107/
17. Felbermayr, G., & Gröschl, J. (2014). Naturally Negative: The Growth Effects of Natural Disasters" :92-106, P.104. Journal of Development Economics, pp. 92-106.
18. Herskovic, B., Kelly, B., Lustig, H., & Van, N. (2020). irm Volatility in Granular Networks",:4097-4162, P.4. Journal of Political Economy, 11(128), pp. 4097-4162.
19. INVESTOPEDIA , T. (2023, September 14). What Is an Economic Shock & Effects of Different Types. Récupéré sur https://www.investopedia.com/terms/e/economic-shock.asp
20. Kramarz, F., Martin, J., & Méjean, I. (2020). Volatility in the Small and in the Large: The Lack of Diversification in International Trade. Journal of International Economics, 122(103276). Retrieved from https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2019.103276
21. Le-Yin , Z. (18-19 October 2003). Economic Diversification in the Context of Climate Change. In U. N. Change (Ed.), Workshop on Economic Diversification. Teheran, Iran.
22. Matous, P., & Todo, Y. (2017). Analyzing the Coevolution of Interorganizational Networks and Organizational Performance: Automakers' Production Networks in Japan. Applied Network Science , 2(5), pp. 1-24. Retrieved from Applied Network Science.
23. McKinsey Global Institute . (2020). Risk, Resilience, and Rebalancing in Global Value Chains.
24. Ndjambou, P. (2013). Diversification économique territorial : enjeux, déterminant, stratégies, modalité, condition, et perceptives. these Doctorat en développement régional,. université du Québec, Chicoutini.
25. Ninno, D., Dorosh, P., & Smith, , L. (2003). Public Policy, Markets and Household Coping Strategies in Bangladesh: Avoiding a Food Security Crisis Following the 1998 Floods. World Development, 31(7), pp. 1221-1238.
26. Victor, C. (2020). economic shocks and authoritarian stability. united states of America: University of Michigan press.
27. WTO,. (2021). Economic Resilience and trade. world trade organization,.
28. WTO, W. T. (2019c). Natural disasters and trade study I. Geneva, : WTO.